الفصل الثامن

اللغة الأردية

ذكرت الإحصاءات الصادرة عن المكتب الإحصائي الهندي بأن اللغة الأردية هي اللغة السادسة بين ١٤ لغة قومية ويتكلمها ٢٣,٣٢٣,٥١٨ شخصاً من أصل ٤٤٠ مليون هندي، في حين يستخدمها ٣٥, ٢٠٪ من السكان كلغة ثانية، ويضم هذا الجزء من السكان أفراداً من جميع العروق والأديان يسكنون أماكن مختلفة من البلاد.

تحتل اللغة الأردية المكانة الرئيسية في سبع ولايات هندية، وتستعمل كلغة ثانية من قبل ٧,٧٥٪ من سكان ولاية أندهرا، و٦,٨٨٪ من سكان ولاية كجرات، و٦,٨٪ من سكان ولاية ماهاراشترا وفي اندهرا وكجرات وميسور تتفوق على اللغة الهندية وكان هناك جامعة في تيلنغانا[1] تستخدم اللغة الأردية وسيلة للتعليم، باستثناء المناطق التي تتكلم اللغة الهندية مثل دلهي، يوبي، بهار، اندهرا براديش التي تتكلم لغة واحدة فقط وما عدا هذه المناطق فإن جميع الولايات تتكلم لغتين.

وهكذا تعتبر اللغة الأردية قوة توحيد عظيمة في الهند فإذا ذهب أحدهم إلى أقصى الجنوب حتى إلى سيرلانكا يستطيع باللغة الأردية أن يتفاهم مع أهل البلاد بطريقة أفضل من أن يتكلم أية لغة إقليمية أخرى لا تكون لغة تلك المنطقة ذاتها.

وبالتالي لا تستطيع أية جماعة مهما كان دينها أن تدعي أن اللغة الأردية هي

---

(١) TELANGANA

لغتها الوحيدة. في عام ١٩٣٩ أجرى راديو بمبي تصويتاً للمستمعين يمكن أن يعتبر دليلاً بارزاً على الصفة الشاملة لهذه اللغة فقد سأل الراديو المستمعين ما هي اللغة التي يفضلون الإستماع إليها في البرامج الإذاعية فكان الجواب:

الأردية: ٢,٥٦٧ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٥٣٢ مستمعاً.
الكجراتية: ١,٧٤٢ مستمعاً.
المرتية: ١,٥٥٩ مستمعاً.

والسؤال الثاني هو: إذا حصر الراديو برامجه بلغة واحدة ما هي اللغة المفضلة عند المستمعين فكان الجواب مشابهاً للأول.

الأردية: ٣,٥٦٠ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٤٠ مستمعاً.
الكجراتية: ٩٢٠ مستمعاً.
المرتية: ٣٣٥ مستمعاً.

وجرى تصويت آخر في المدن الرئيسية الأخرى وكانت النتيجة مشابهة:

في مدينة كلكتا: اللغة الأردية: ٣,٥٥٩ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٥٤ مستمعاً.
البنغالية: ٣٩٩ مستمعاً
في مدينة مدراس: الأردية: ٣,٥٢٥ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٨١ مستمعاً.
التاملية: ٣٩٥ مستمعاً.
تيلوغو: ٢١٩ مستمعاً.
في مدينة دلهي: الأردية: ٣,٨٤٨ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٣٦ مستمعاً.

وهكذا تعتبر اللغة الأردية وسيلة التعبير الشائعة في جزء كبير من البلاد وبما أنها تمثل إندماج حضارتين عظيمتين: الهندوكية والإسلام، يمكنها أن تطالب بحقها الشرعي في أن تكون اللغة المشتركة للهند. في الواقع كانت اللغة الأردية تعتبر اللغة المشتركة منذ قرنين من الزمن وكان يطلب من الموظفين البريطانيين في مناصب معينة في الهند أن يجتازوا فحصاً باللغة الأردية فكانت تستعمل كذلك بشكل واسع في المدارس والمحاكم والمكاتب الحكومية وأول جامعة وطنية في الهند هي الجامعة العثمانية[1] في حيدر آباد (تأسست عام ١٩١٧) واستخدمت فيها اللغة الأردية كوسيلة للتعليم؛ لذلك احتلت اللغة الأردية المرتبة الثانية بعد اللغة الإنكليزية في أهميتها خلال العهد البريطاني، وكذلك فإن الصحف اليومية والأسبوعية والدورية الناطقة باللغة الأردية فاقت في عددها الصحف الصادرة في أية لغة هندية أخرى.

صوت لموضوع اللغة الهندية أول الأمر بعض الأشخاص في بنارس عندما طالبوا عام ١٨٦٧ بأن تحتل اللغة الهندية مكان الأردية ولم يتم الإعتراف الرسمي بذلك حتى سنة ١٩٠٠ عندما قام السير أنطوني ماكدونلد، الذي كان وقتها نائب الحاكم في ولاية يوبي بالإعتراف بها كلغة للمحكمة. ومنذ ذلك الوقت ازدادت المطالبة باستبدال اللغة الأردية بالهندية والتمست فرض الأردية من قبل حكومة الكونغرس خلال سنتي ١٩٣٧ - ١٩٣٩ عندما كان الكونغرس يدير الأمور في سبعة أقاليم، ولكن حتى بين الهنادكة طالبت العناصر الحكيمة باللغة الهندوستانية البسيطة وهي مزيج من الأردية والهندية وتكتب بالخط الفارسي والدفناغرى[2].

وقد أيد غاندي هذه الصيغة وقال في صحيفته الأسبوعية (الهريجان) قبل خمسة أيام من حصول الهند على الإستقلال: «يجب أن يقف الكونغرس

---

(١) سميت بالعثمانية على اسم أمير البلاد وكانت تدرس كل العلوم بالأردية وقد قضى عليها الهنادكة كما قضوا على الامارة كلها.

(٢) DEVNAGRI

صامداً كالصخرة دون أن يجرؤ على الموافقة على وجود لغة مشتركة في الهند إذ لا يمكن استخدام الأردية الفارسية أو الهندية السنسكريتية بل يجب أن تكون لغة الهند مزيجاً جميلاً من شكلين بسيطين يكتب بأحد الخطين ولنبقى مع الخط الأردي». أما السر تاج بهادر سبرو الذي يعتبر اللغة الأردية إرثاً ثميناً للهنادكة والمسلمين على حد سواء فقد دافع عن مكانها الشرعي على الخريطة اللغوية الهندية ويقول الدكتور سيد محمود وهو زعيم بارز من زعماء الكونغرس في بهار بأن اللغة الأردية ليست لغة إسلامية ولا يتكلم بها الإسلام في أي بلد يشكلون فيه الغالبية بل تنتمي اللغة الأردية إلى الفرع الآري من اللغات ويعتبر ترتيبها الرئيسي وقواعدها وجزء كبير من مفرداتها هندياً وكذلك اعتبر نهرو أن اللغة الأردية لغة هندية من الناحية الجوهرية لأنها ولدت ونشأت وترعرعت في الهند.

وقدم نهرو أقوى دفاع عن اللغة الأردية في المؤتمر الأدبي البنغالي الذي عقد في دلهي في يونيو ١٩٤٩. وقال: «بأن الحقيقة التي يدركها الجميع هي أن اللغة الأردية نتاج طبيعي خالص للهند كما هي اليوم حتى بعد التقسيم. ولا تستعمل هذه اللغة في أي مكان خارج شبه القارة ولا علاقة لجميع المسلمين بها، وقد تطورت خلال قرون من الإتصال الحضاري بين الهنادكة والمسلمين في الإقليم الواقع بين دلهي ولكهنو، ويعتبر هذا الإقليم مهد هذه اللغة العظيمة ولا يزال المكان الوحيد الذي يتكلم سكانه هذه اللغة.

وذهب نهرو إلى أبعد من ذلك إذ قال بأن باكستان قد اختارت لغة أجنبية عندما قررت أن تجعل الأردية لغتها المشتركة ولكن إذا كانت باكستان قد لجأت إلى الأردية فليس هناك سبب يمنع الهنادكة من إنكار حقهم في الإرث الثمين الذي تحويه هذه اللغة. ونحن لا ندين بهذا الإرث إلى الأربعين[1] مليوناً من المسلمين فقط الذين لا يزالون ضمن محيطنا والذين يحافظون على هذه اللغة

(١) يريد أن يقول أن في الهند أربعين مليون مسلم بينما يقول آخر إحصاء هندوكي أن عدد المسلمين ثمانون مليون والحقيقة أن عددهم ١٥٠ مليوناً.

حية وموقرة بل ندين أيضاً إلى الملايين غير المسلمين الذين يتمتعون بجمال هذه اللغة ولا يعرفون في بعض الحالات لغة مكتوبة غيرها.

ولكن يبدو أن هذه الكلمات كانت فارغة، على الرغم من نبلها، الذي لا يرقى إليه الشك؛ فخلال ١٤ عاماً من رئاسته للوزارة كان نهرو يملك القوة الكاملة والوسائل اللازمة لتحويل كلماته إلى أفعال ولكنه لم يفعل. وسمح لصوته أن يغوص في الصخب العالي لإخوانه في الدين الذين لم يبالوا بكلمات غاندي وبدأوا حملتهم لجعل اللغة الهندية اللغة القومية في الهند.

في اجتماع عام بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للإستقلال (١٥ أوغست ١٩٤٨) صرح بورشوتمداس[١] تاندون رئيس الكونغرس السابق مهدداً بأنه إذا رغب المسلمون في البقاء في الإتحاد الهندي الذي يعتبر دولة علمانية فعليهم تبني اللغة الهندية لغة لهم ودفناغرى خطأً لهم.

وقال غوفاند[٢] والا بهامي بانت أحد أنصار الكونغرس في اجتماع في بنارس عام ١٩٤٩: «لقد ألقى الإستقلال مسؤوليات كبيرة على عاتقنا ومن أهمها إنعاش الثقافة السنسكريتية». وقال بأن اللغة السنسكريتية كانت سابقاً اللغة المشتركة ليس في الهند وحدها بل أيضاً في الأقطار البعيدة مثل مالايا والهند الصينية، وكانت الصخرة التي بني عليها صرح الحضارة الهندوكية، وفي الإجتماع ذاته ذكر إتشاريا نارندا[٣] ديف الزعيم الإشتراكي بأن اللغة السنسكريتية يجب أن تحتل ثانية المكان البارز الذي كانت تحتله سابقاً.

كذلك دافع الدكتور كاتجو وزير الداخلية السابق في الهند، بشدة عن قضية اللغة الهندية ودعا إلى عمل موحد لفرض استعمال لغة واحدة فقط في أنحاء الهند كلها. أما باتنجالي شايسترى رئيس القضاة في الهند فقد وصف اللغة السنسكريتية بأنها قوة موحدة عظيمة، وتأمل بأن تصبح اللغة السنسكريتية

---

(١) PURSHTAMDAS TANDON

(٢) GOVIND VALLABHI PANT

(٣) ACHARIA NARANDRA DEV

اللغة القومية في الهند في المستقبل القريب.

أدرك عقلاء الهند عدم كفاءة اللغة السنسكريتية لكي تصبح اللغة المشتركة في الهند ولذا فسرعان ما أشاروا إلى عدم وضوحها لمعظم الناس في البلاد. وعلى سبيل المثال فقد احتج الدكتور عمار نات[1] جها على جعل اللغة السنسكريتية اللغة القومية في الهند ونشر كلمة في صحيفة ستيتس مان في عددها الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٥٠ ومما قاله: «يهتم بعض الناس باللغة السنسكريتية التي يريدون أن يقحموها في البلاد وهي لغة لا يمكن أن يفهمها حتى أصحاب هذا القول أنفسهم فمن أجل كلمة بسيطة يريدون استبدال كلمة أخرى أكثر صعوبة منها وللحصول على بديل واضح باللغة السنسكريتية يأخذون اشتقاقاً غريباً. ومن أجل كلمة مفيدة يستعملون كلمات مركبة وإذا لم يتوفر لهم ما يريدون يضيعون أوقاتهم في تأليف كلمات جديدة.

حول هذا الغموض الكامل للغة السنسكريتية يقدم موهن لال كاشياب. وهو هندوكي من البنجاب دليلاً بليغاً من تجربته الشخصية ويقول: «حدث مؤخراً في مكتب ترخيص السيارات في لكهنو أنني كنت أريد إبدال لوحتي بلوحة أخرى فلم أستطع الحصول على الإستمارات اللازمة لذلك، ولم أعرف أين أجدها ومن هذا يستطيع المرء أن يتخيل المأزق الذي يعاني منه القرويون في مثل هذا المكتب. إن فرض لغة على الناس أمر غير ممكن».

حتى إن وزير الإعلام والإذاعة اعترف في ديسمبر ١٩٥٠ بأن وزارته تلقت شكاوى كثيرة من الشعب تقول بأن لغة واحدة تذاع في الراديو لا يفهمها كل الهنود ولذلك فهم يستمعون إلى إذاعة باكستان التي يفهمون لغتها بكل سهولة.

بغض النظر عن كل ما تقدم فقد قرر واضعو الدستور الهندي تبني اللغة الهندية والخط الدفناغرى كلغة قومية للهند. وقد فشل الأفراد غير الهنادكة ومنهم المسلمون في الكونغرس في توسلاتهم بأن تبنى الهندوستانية بخطيها كلغة قومية

---

(١) AMAR NATH JHA

ستؤدي إلى اضطراب الثقافات في غير صالح الهند وازدهارها حتى أن مولانا ازاد وهو زعيم مخلص في الكونغرس شعر بالألم من هذا القرار ووصف وجهة النظر الهندوكية حول موضوع اللغة بأنها متعصبة وطائفية ومحدودة.

وبعد الإستقلال مباشرة اتخذت الإجراءات المشددة لاستبدال اللغة الأردية المفهومة والشائعة باللغة الهندية السنسكريتية الغريبة. ففي بهار وأوتاربراديش ومادهيا براديش وراجستان حيث ازدهرت الأردية في السابق اتخذت اللغة الهندية كلغة في المحاكم ووسيلة للتدريس في المدارس. وفي مادهيا بهارت، حرم استعمال أية لغة أخرى غير الهندية وبالخط الدفناغرى في دوائر الحكومة وأي انتهاك لهذا القرار يعتبر جريمة تستحق الغرامة والطرد من الخدمة. وذلك بناء على القانون الهندي في الولاية لعام ١٩٤٩. وفي البنجاب الشرقية أمرت الحكومة بالتوقف الفوري عن استعمال اللغة الأردية وحرمتها في المدارس قبل عام ١٩٤٨.

وفي امرتسر[1] عقد اجتماع عام بإشراف زعيم من الكونغرس حث فيه أصحاب المتاجر على كتابة لوحاتهم باللغة الهندية الفورموكية[2]. وفي يوبي نقل العديد من الموظفين من وظائفهم لعدم معرفتهم باللغة الهندية، وفي حيدر آباد حيث كانت اللغة الأردية هي لغة المحاكم أعطيت التعليمات إلى المحكمة العليا والمحاكم الأخرى باستعمال اللغة الإنكليزية مباشرة بعد إعلان الدستور.

ومنذ ذلك الوقت لم تستمر الحملة على اللغة الأردية فقط بل تعززت ولم تحصل الأردية على مكانة اللغة الإقليمية. وحصلت جميع اللغات مثل الهندية والبنغالية والكجراتية والبنجابية والتيلوغو على مكانتها الشرعية في البلد إلا أن الأردية كانت موضع تجاهل باستثناء ذكرها بين ١٤ لغة قومية في الهند.

---

(١) هي بلد السيخ المقدس وفيها المعبد الذهبي.

(٢) الفورموكية هي اللغة البنجابية ولكنها تكتب بحروف شبيهة بالحروف السنسكريتية وهي لغة السيخ.

قامت حكومة الكونغرس بإغلاق مئات المدارس الأردية وكذلك قام عدد كبير من المدارس والكليات بمنع التلاميذ من اتخاذ الأردية موضوعاً للدراسة، ولم تعد الأردية وسيلة للتعليم بعد ذلك. ومنعت الحكومة الهندية استعمال اللغة الأردية وسيلة للتعليم في الجامعة العثمانية، وهي الجامعة الوحيدة التي خضعت لهذه المعاملة. وأزيلت أسماء محطات السكك الحديدية المكتوبة بالأردية أو الهندوستانية حتى في حيدر آباد حيث لا تزال اللغة الأردية هي اللغة العامة وأصاب لافتات المتاجر والمعالم ولافتات المكاتب المعاملة ذاتها.

ادعى المتحدثون باسم الحكومة والمتعصبون للهنادكة بأن الأردية ليس لها مكان في الهند وهي ليست لغة أي إقليم وليس لها وجود أو هوية مستقلة عن اللغة الهندية بل إنها معادية للغة الهندية وقاتلة لها الخ. وفي المؤتمر الديمقراطي القومي المنعقد بإشراف جمعية العلماء في أوائل سنة ١٩٦٥ أنّب السيد مورارجي ديساى الوفود لإدارة مناقشاتهم باللغة الأردية وتعليقاً على ذلك كتبت صحيفة في مدراس تقول: «إن ٩٧٪ من المجتمعين هنا ومنهم بعض من إخواننا الهنادكة يعرفون اللغة الأردية فقط وبعضهم يمكن أن يفهم اللغة الإنكليزية ولكن الغالبية لا تعرف الإنكليزية. إذن ما هي اللغة التي يتوقع السيد ديساي أن يتحدث بها المسلمون؟ هل يرغب بلغته الكجراتية أو اللغة الهندية السنسكريتية الرفيعة؟ لا نعرف اللغة التي تكلم بها في حديثه التافه». تخيلوا رجلاً يدعى ليعطي بعض النصائح وليجد طريقة للوضع الصعب الذي يواجه المسلمين ولكنه يقوم بتوبيخهم إذ يأمرهم بعدم التكلم باللغة الأردية، ورأيه في ذلك هو أنه إذا أراد المسلمون أن يكونوا علمانيين في الهند فعليهم أن يتخلوا عن لغتهم بغض النظر عن المحاولات الكثيرة لقمع لغتهم. إن كل ما يمكن أن نقوله هو أنه قد أطلق العنان لمخيلته متجاوزاً كل حد.

إن الأمر الذي جعل التعصب الكبير ضد الأردية مسوغاً بشكل واضح هو أنه يمكن أن تتخذ اللغة الأردية بسهولة كواحدة من اللغات الأربع عشرة الإقليمية وفق المادة ٣٤٥ من الدستور الهندي. يمكن تبني لغة واحدة أو أكثر

من قبل الهيئة التشريعية في الولاية كلغة أو لغات تستعمل لخدمة جميع الأغراض الرسمية لهذه الولاية، أو يمكن أن يوجه الرئيس الولاية للإعتراف رسمياً بلغة ما كلغة إقليمية في الولاية، فقد ورد في المادة ٣٤٧ من الدستور الهندي ما يلي: (بناءاً على طلب قدم حول هذا الموضوع، يمكن أن يقوم الرئيس إذا اقتنع بأن قسماً كبيراً من السكان في ولاية ما يرغبون باستعمال أي لغة يتكلمونها وأن تعترف بها الولاية رسمياً، ويمكن أن يفرض الإعتراف بهذه اللغة رسمياً في أنحاء الولاية أو في أي قسم يجده مناسباً).

في شهر أوغست ١٩٤٩ وفي مؤتمر وزراء التربية الإقليميين الذي اجتمع في دلهي تم اتخاذ قرار يتعلق بوسائل التعبير المستخدمة في المدارس المتوسطة وهو ينص على ما يلي: (يجب أن تكون وسيلة التعليم والفحص في مرحلة الطفولة اللغة الأم للأطفال، وإذا كانت اللغة الأم مختلفة عن اللغة الإقليمية أو لغة الولاية يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتدريس باللغة الأم وذلك بتعيين مدرس واحد على الأقل شريطة ألا يكون هناك أقل من أربعين طالباً يتكلمون هذه اللغة في المدرسة كلها أو عشرة طلاب في الصف وتكون اللغة الأم هي اللغة التي يعلن الأب أو الوصي بأنها اللغة الأم). كان هناك أمل كبير بأن يتم العمل بهذا القرار ولكنه تحول إلى مجرد تصريح زائف حتى في ولاية يوبي التي كانت وطن الأردية. واستمرت اللغة الهندية وسيلة التعليم الوحيدة في المرحلتين الإبتدائية والثانوية وحرم تدريس اللغة الأردية بشكل كامل، أما الأطفال الذين يتكلمون الأردية فقد أنكرت عليهم فرصة تعلمها حتى في الصفوف الأولية الرئيسية. وكالعادة لم ينجح التماس المسلمين والأشخاص الذين يتكلمون الأردية لتنفيذ قرار دلهي. وفي مدينة لكهنو وحدها قدم حوالي ١٠ آلاف أب ووصي عريضة إلى وزير التربية في الولاية الذي وعدهم النظر في الموضوع ولكنه لم يفعل شيئاً.

في ديسمبر ١٩٥١ قام الدكتور ذاكر حسين نائب رئيس الجامعة في عليكره ورئيس جمعية ترقي الأردية، وهو الآن رئيس جمهورية الهند، قام بتسليم

عريضة إلى رئيس جمهورية الهند آنذاك يلتمس فيها الإعتراف باللغة الأردية كلغة قومية، وفي بداية عام ١٩٥٣ قام حوالي ٢,٢ مليون من المسلمين في ولاية يوبي بتسليم مذكرة موقعة إلى رئيس جمهورية الهند بهذا الخصوص أيضاً، وقام كذلك المسلمون في بهار بإرسال مذكرة موقعة من قبل مليون مسلم للغرض ذاته ولكن لم تبذل من قبل الحكومة جهود ملموسة للنظر في مشكلة الشعب الناطق بالأردية باستثناء إشعارهم باستلام هذه المذكرة التي تحمل توقيع ٣,٢ مليون من المسلمين والناطقة بالأردية. وإمعاناً في إهانة المسلمين قررت اللجنة التنفيذية للكونغرس في ولاية يوبي في اجتماعها التالي في السادس من يوليو ١٩٥٣ التأكيد على قرارها السابق بأن تبقى اللغة الهندية وحدها اللغة المعترف بها في الولاية.

بعد فشل ذريع في الجهود الرامية لإقناع سلطات الولاية قام وفد آخر برئاسة الدكتور ذاكر حسين بزيارة رسمية إلى رئيس الجمهورية راجندار براساد في ١٥ فبراير ١٩٥٤ وسلمه مذكرة تطالب بالاعتراف باللغة الأردية كلغة إقليمية في ولاية يوبي. ومما طالبت به هذه المذكرة توفير التسهيلات اللازمة للأطفال الذين كانت الأردية لغتهم الأم لكي يتلقوا التعليم بهذه اللغة في المرحلة الإبتدائية. وتعيين أساتذة للغة الأردية حيث يوجد على الأقل عشرة طلاب يتكلمونها كلغتهم الأم في صف واحد أو ٤٠ طالباً في مدرسة واحدة، وإن الإلتماسات والطلبات المكتوبة باللغة الأردية يجب قبولها في مكاتب الحكومة والمحاكم وأن تلقى اهتماماً كاملاً وأن جميع البلاغات الحكومية والفواتير والنشرات وكافة المطبوعات الأخرى يجب أن تصدر باللغة الأردية أيضاً، وكذلك يجب أن يمنح المؤلفون باللغة الأردية المكافآت على إصدار أعمال ذات كفاءة بارزة، كما كانت العادة سابقاً وأن تشتري المكتبات الحكومية والجامعات وقاعات القراء العامة هذه الكتب لتشجيع مؤلفيها، وأخيراً يجب أن تعود اللغة الأردية لتصبح لغة المحاكم بشكل رسمي. غير أنه لم يستجب طلب من هذه المطالب، ولم يتم أي عمل لرفع المظالم التي جاء ذكرها في المذكرات باستثناء استقبال الوفد استقبالاً حسناً، وإظهار الاهتمام والتعاطف مع مطالبه.

وبالتالي، فقد كانت النتيجة خيبة أمل كبيرة للناطقين باللغة الأردية وخاصة المسلمين، لأن إلغاء الأردية بالنسبة لهم لا يعني خسارة اجتماعية وثقافية فقط، بل يعني ضياع العقيدة والدين، فقد كانت اللغة الأردية لعدة قرون أداة لنقل الثقافة والحضارة الإسلامية إلى البلاد ونقل الآداب الدينية إلى الأردية وإلى جانب ذلك فإن معرفة الكتابة بالخط العربي الذي تكتب به اللغة الأردية يسهل على كاتبه قراءة كل ما يكتب باللغة العربية كما وأنه يسهِّل قراءة القرآن الكريم. فالأردية إذن تعتبر الوسيلة التي تمكِّن المسلمون من خلالها على إبقاء العلاقة الروحية حية مع باقي العالم الإسلامي، وهي من أهم المقومات الرئيسية لهويتهم الإجتماعية والثقافية؛ فإذا منع أطفال المسلمين من تلقي العلم بلغتهم الأم ستنهار علاقتهم مع ماضيهم الثقافي وعقيدة أسلافهم تدريجياً، وبمرور الوقت سيصبحون غرباء تماماً عن إرثهم الروحي والثقافي، وهكذا فإن تحريم الأردية من المدارس يعني ببساطة تنكراً فاضحاً لحقوقهم اللغوية. والأهم من ذلك يعني انقطاعهم عن ماضيهم والقضاء على طموحاتهم الثقافية، ولا عجب إذن أن اشتكى المسلمون من السياسة التي تتبعها حكومة الإتحاد الهندية ضد الأردية لأنها تناقض الضمان الدستوري الذي أعطي للأقليات بخصوص الحق بالمحافظة على مصالحهم الإجتماعية والدينية والثقافية واللغوية.

في أوغست سنة ١٩٦١ أصدر رؤساء وزراء الولايات ضمانات متحررة وسخية تتعلق بالأمور اللغوية للأقليات، وتشكيل لجنة ذات مستوى عال لتوصي بخطوات من أجل التكامل الوطني والمراقبة في تطبيق الضمانات وتقرَّر أيضاً أن يتلقى الطلاب في المرحلة الثانوية ثلاث لغات:

١ ـ اللغة الإقليمية واللغة الأم عندما تكون هذه الأخيرة مختلفة عن اللغة الإقليمية.

٢ ـ اللغة الهندية، أو لغة هندية أخرى في المناطق التي تتكلم الهندية.

٣ ـ اللغة الإنكليزية أو أية لغة هندية معاصرة أخرى.

وقد عرفت هذه الخطوة منذ ذلك الوقت بصيغة (اللغات الثلاث) ومن الواضح أن هذه الصيغة يمكن أن تكون ناجحة فقط في الأماكن التي تكون فيها اللغة الأم واللغة الإقليمية أو لغة الولاية واحدة أو متشابهة، أما في الأماكن الأخرى فتنشأ الصعوبات وتصبح هذه الصيغة أربع لغات وليس ثلاثاً فقط.

وهذا ما حصل بالنسبة للشعب الناطق بالأردية في القطر، وذلك نظراً إلى حقيقة أن الأردية ليست لغة إقليمية أو لغة ولاية بعينها بل هي لغة الأقليات في كل ولايات الهند وفي هذه الحالة يجب على الشبان والشابات الناطقين بالأردية أن يتعلموا:

١ ـ الأردية لغة الأم.
٢ ـ اللغة الإقليمية أو لغة الولاية.
٣ ـ اللغة الهندية.
٤ ـ اللغة الإنكليزية.

وبوضوح يبدو أن الأمر عبء ثقيل ليس من الممكن أن يتحملوه ولذا فقد كانت النتيجة أنه في عدة أماكن تجاهلوا لغتهم الأصلية وهذا بدوره كان سبباً في إنهاء اللغة الأردية من الهند إلى الأبد.

والأمر الأكثر مأسوية هو عدم تنفيذ هذه الصيغة من قبل الحكومات الإقليمية التي كانت لا تبالي بتعاليم الإدارة المركزية ولا تستجيب لها دون أن تلقى أي عقاب. وكانت حكومة أوتار براديش أكثر إهمالاً لهذه التعاليم بينما تعتبر هذه الولاية منذ زمن طويل وطن الأردية الأصيل.

قام الأمين العام لمؤتمر جمعية التعليم الديني في يوبي بتسليم مذكرة إلى نائب الحاكم تتضمن وصفاً مفصلاً عن موقف حكومة الولاية الذي يشبه موقف زوجة الأب، في اللغة الأردية، وجاء في المذكرة بأن حكومة يوبي والسلطات التربوية فيها تبدي موقفاً عادلاً ومنصفاً أمام الحكومة المركزية ولكنها في الواقع تعصي أوامر المركز بالنسبة لموضوع اللغة الأردية. والدليل على ذلك أن حكومة

يوبي أدخلت اللغة السنسكريتية في صيغة اللغات الثلاث معارضة بذلك تعليمات الحكومة المركزية ولم تمنح الطلبة فرصة للإختيار بين السنسركيتية والأردية. ورفض عدد كبير من المعاهد، التي تتلقى المساعدة من الحكومة، أن تقبل اللغة الأردية كواحدة من اللغات الثلاث بحجة عدم توافر الإجراءات اللازمة لتدريس الأردية. ومن ناحية أخرى اتخذت الإجراءات التامة لتدريس السنسكريتية ولم تتخذ التدابير اللازمة لتدريب الأساتذة في المدارس الثانوية وبالتالي تضاءل عددهم باستمرار إذ بقي نحو ١٧,٠٠٠ أستاذ يعرف الأردية حتى الآن من أصل ٢٠٠,٠٠٠ أستاذ كانوا في السابق.

صدر قرار منذ فترة وجيزة يفيد بإمكانية تعليم الأردية حتى الصف الثامن ولكنه بقي حبراً على ورق ولم تكن الكتب الأردية متوفرة في الأسواق وكان على الطلبة أن يكتبوا أسماءهم في رأس كتب الأسئلة باللغة الهندية.

بعد كثير من أعمال الشغب والمطالبات أجيزت كتابة العرائض في المحكمة بالأردية، ولكن معظم الموظفين المشرفين لا يعرفون كلمة واحدة من الأردية، وكلما كانت تقدم إليهم عريضة بالأردية كانوا يوبخون المحامين المسؤولين عن ذلك لإستعمالهم اللغة الأردية في تقديم عروضهم.

وهكذا منعت الأردية بشكل كامل من كتابة العلامات على الطرقات والمسافات والتعليمات وأصبحت جميعها تكتب باللغة الهندية، حتى التعليمات الصحية المتعلقة بالأوبئة مثل الطاعون والكوليرا فإنها لا تكتب باللغة الأردية.

وختاماً جاء في المذكرة أن المسلمين في ولاية يوبي فقدوا كل الثقة بحكومة الولاية ويرغبون من الإدارة المركزية أن تتدخل لتتعهد قضية وجود الأردية وتقدمها.

وقد خضعت سياسة حكومة يوبي المعادية للأردية إلى انتقاد لاذع في مؤتمر اللغات الثلاث الذي عقد في لكهنو في أكتوبر ١٩٦٣ وترأس هذا المؤتمر نند

نارين مولا وهـر قاض متقـاعـد من المحكمة العليا ومؤيد كبير للأردية وحضر المؤتمر نحو ألف موفد من أجزاء مختلفة من الولاية.

وقد أدان هذا المؤتمر موقف حكومة الولاية بالنسبة إلى تنفيذ صيغة اللغات الثلاث وحثّ الحكومة على إصدار تعليمات إلى كافة المعاهد الثقافية والهيئات المحلية لتقديم التسهيلات اللازمة لتعليم اللغة الأردية.

ولكن حكـومـة يوبي استمـرت في تجاهلها لتعليمات الحكومة المركزية بخصوص اللغة الأردية وقد علقت صحيفة (همارى زبان)[1] على ذلك في مقال إفتتاحي بقولها:

(إنه من الغريب أن يفرض المركز في صيغة اللغات الثلاث تفضيل لغة هندية ونرى في بلاغ مديرية التربية في أوتار براديش بأنه إذا وجد عدد كاف من الطلاب يرغبون بتعلم اللغة الأردية يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعليمها). وأعلن وزير التـربية في (فيدهـان[2] سبهـا) حتى إذا كان هناك خمسة طلاب يريدون تعلم الأردية فيجب توفير الإجراءات اللازمة لهم. إلا أن هذا القرار لم يلق أي اهتمام من الموظفين ورؤساء الأقسام، إما أن هذه البيانات خالية من المعنى أو أنَّ هؤلاء الموظفين ومديري المدارس أقوياء لدرجة أن الحكومة لا تستطيع معاقبتهم. والأمر الذي أدى إلى الفوضى الكبرى هو أن الطلاب في أوتار براديش الذين يتكلمون الأردية على اعتبارها اللغة الأم لم يستطيعوا اتخاذ لغة ثالثة.

ومن ناحية أخرى نجد أن اللجنة اللغوية المتفرعة عن حكومة يوبي والمعينة للنظر في تنفيذ صيغة اللغات الثلاث أوصت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعليم الأردية في تلك المدارس التي يوجد فيها عشرة طلاب على الأقل في الصف الواحد أو أربعون طالباً في المدرسة كلها يرغبون بتعلم الأردية، وأوصت كذلك أن تكون الكتب المدرسية لهذه الصفوف سهلة جداً وبلغة مبسطة.

---

(١) معناها: لغتنا.

(٢) أي مجلس التعليم.

وقالت صحيفة أسبوعية في دلهي تعليقاً على هذا القرار: (عندما يتراجع الوزراء المسؤولون في الحكومة عن وعودهم يصل الفساد الأخلاقي إلى درجة الخوف من عدم تصديق أي وعد تعده الحكومة بعد ذلك.

يوجد في هذا القرار لدغتان سامتان الأولى هي أن التحديد القديم لعدد الطلاب يتجدد ثانية وكل ما حصل عليه مؤيدو الأردية عند تقديم طلبهم قد جرِّدوا منه.

ثم إن نوع اللغة المحدد في الكتب المدرسية يدل على أن الحكومة لا تريد بأن يتعلم الطلاب أدب لغتهم، وبما أن الحكومة لا تريد أن يحصل الطلاب على معرفة كافية باللغة الأردية لذا أصرت على أن تكون الكتب المدرسية لجميع الصفوف باللغة العامية.

ربما يعتقد أولئك الذين يحاولون القضاء على الأردية بأنهم يستطيعون طمس التاريخ ولكن التاريخ لا يطمس ولا يمكن أن يطمس أبداً.

كان قرار اللجنة اللغوية الفرعية بغيضاً جداً حتى أنه أدين بشدة في الولاية فقد قامت لجنة العمل الفرعية لجمعية التعليم الديني والمؤتمر السياسي الشيعي لعموم الهند وجمعية العلماء في ولاية يوبي بإدانة قرار اللجنة بأشد العبارات وكذلك قامت الصحافة الأردية والإسلامية ومنها صحف: الجامعة: المدينة، همارى زبان الناطقة بلسان جمعية ترقي الأردية، وصحيفة الصدق ـ ولكهنو ـ ونداء ملت ـ والسياسة الجديدة ـ وسرفراز ـ والمعارف وغيرها بالإحتجاج الشديد ضد هذا القرار وأَدَانَتْه بعنف. ولم يحدث في تاريخ أي بلد من قبل أن تعرضت أية وثيقة لمثل هذه الإدانة الواسعة.

وفي الولايات الهندية الأخرى لم تكن حالة اللغة الأردية أفضل منها في يوبي فعلى سبيل المثال في ولاية ماهارا شترا انفجرت حملة معادية للأردية بعد تعيين حكومة (ناييك) سنة ١٩٦٤ ومنع تدريس الأردية في كلية (الفينستون) حيث كانت تدرس حتى عام ١٩٦٣ وقامت الحكومة في مادهرا براديش بإغلاق

المدرسة المحمدية الثانوية التابعة للحكومة في امراوتـي[1] في الوقت الذي توقع فيه المسلمون أن يُرفع مستوى هذه المدرسة لتصبح كلية، وكذلك أغلقت المدرسة الفنية الأردية في (داراوها)[2] وتبعت الحكومة سياسة معادية للأردية في المجالات الأخرى أيضاً وألغي منصب مفتش اللغة الأردية وعهد به لمفتشين لا يعـرفون حتى الهجائية الأردية وافتتحت الحكومة العديد من المكتبات العامة ولكنها لم تسمح للصحف الأردية للاشتراك بها.

واقتداءاً بما حصل في يوبي قررت سلطات راجستان القضاء على صيغة (اللغات الثلاث) وتنكراً لتعليمات الحكومة المركزية فقد أدخلت في الصيغة اللغة السنسكريتية بدلاً عن الأردية ومنعت الأردية عملياً من المدارس والكليات المعترف بها.

ولم يتم تنفيذ قرار الطلاب العشرة كحد أدنى، والطلاب الأربعين كحد أعلى، الذي وضعته اللجنة اللغوية المتفرعة، ولم يتم تشجيع التعليم باللغة الأردية اللغة الأم للأطفال في المرحلة الإبتدائية.

وعلّقت صحيفة نيويورك تايمز على هذا الوضع في عددها الصادر في ٢٢ أكتـوبر ١٩٦٨ بقولها: (إن اللغة الأردية وهي لغة المسلمين وإحدى اللغات السـائـدة في شمـال الهنـد هي في الواقع اللغة المحكية والمكتوبة بالحرف الفـارسي حتى اليوم ونجـد أن السينمـا الهندية التي تعتبر، دون شك، القوة العلمانية العظمى في البلاد تقوم على اللغة الأردية أكثر من الهندية ولكنها منعت الآن في جميع الأوساط الرسمية وكذلك في المدارس. وهذا يعني أن يوضع المسلمون في ظرف معوق مع الحكومة كما أنه يحول دون التقدم للحصول على الوظائف).

ومنعت الأردية كلغة في إحصاء بهار الرسمي عام ١٩٦١ ومن ناحية أخرى

---

(١) AMRAOTI

(٢) DARWHA

برزت جميع اللهجات الأخرى وهي (١٥٣ لهجة) وأصبحت الأردية وهي لغة المنابر الشعبية والأفلام السينمائية والكنوز الأدبية خارج الحلبة.

وفي اندهرا قامت ٢٤ مدرسة هندية مرتهية[١] وكنادية[٢] بإضراب في حيدر آباد في ٢٦ مارس ١٩٦٦ احتجاجاً على ما أسموه (الوضع المتميز) الذي منح للغة الأردية في قائمة اللغات الرسمية وكانت هناك معارضة شديدة لحصول الأردية على مكانها الشرعي في الولاية، وكانت تتعالى الدعايات القائلة بأن وضع اللغة الرسمية البديلة الذي منح إلى الأردية في القائمة الرسمية غير عادل. لقد أدى موضوع تجاهل اللغة الأردية وعدم توفر التسهيلات اللازمة لتعليمها وخاصة في أوتار براديش إلى حملة انتقاد واسعة من قبل الزعماء الشعبيين البارزين في الهند، وفي مناقشة (راجا سبها)[٣] حول التقرير الخامس لمندوب الأقليات اللغوية في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣ عبّر المتحدثون عن أسفهم الشديد لإنحدار اللغة الثمينة التي ساهمت كثيراً في الماضي في خدمة الإرث الحضاري في البلاد.

وحذر السيد سبرو من التسامح بأي شعور بالتعصب ضد هذه اللغة في دولة علمانية مثل الهند وزعم عضو آخر وهو السيد كوريل بأن الأردية تعامل معاملة سيئة في وطنها أما السيد أنور وهو عضو في الكونغرس من تاميلند[٤] كان يشك بأن تكون اللغة الأردية قد تلقت معاملة سيئة وذلك بسبب تفوقها على اللغة الهندية وأضاف يقول: «من أجل صالح علاقاتنا مع العالم العربي يجب أن تستعيد الأردية مكانها المناسب».

وعقد مؤتمر في ١١ و١٢ من ابريل ١٩٦٤ في لكهنو عبرت فيه الوفود عن خيبة أملها وقلقها من سياسة الحكومة المنظمة المعادية للأردية وطالبت الوفود

---

(١) MARHTHI

(٢) KANNADI

(٣) راجاسبها مجلس الشيوخ.

(٤) TAMILAND

من يوبي والبنجاب وبهار ودلهي ومادهيا براديش وراجستان بأن تحصل الأردية على الإعتراف بها، وتصبح اللغة الرسمية الثانية وتنفذ بشكل عملي.

ولكن دفاع نند نارين مولا عن الأردية كان أكثر شجاعة وهو معروف في أرجاء الهند كأحد الشخصيات العظيمة التي تدافع عن قضية الأردية وفي خطابه الرئاسي الذي ألقاه في مؤتمر الأردية في جيبور في الثاني من أكتوبر ١٩٦٤ انتقد بشدة أولئك الذين يعتبرون الأردية لغة المسلمين فقط، وأضاف يقول: «إن هذه النظرة من أعظم المحن التي تصيب الأودية إذ أنه في نظر مجموعة كبيرة من الغالبية تبدو المطالبة بالاعتراف بالأردية مطالبة من عدو وبالتالي تصبح هذه المطالبة الشرعية مرفوضة».

والاتهام الكبير ضد الأردية اليوم هو أنها لغة المسلمين وحدهم، إلا أن هذا الاتهام خاطىء ولا أساس له. فاللغة لا تنتمي إلى أي دين، بل تنتمي إلى المنطقة، فلو لم يكن هؤلاء المتهمون متهورين، هل يستطيعون القول أن الهنادكة يتكلمون لغة والمسلمين يتكلمون لغة أخرى في أسواق المدينة؟ وفي المدارس عندما يتكلم الطلاب فيما بينهم هل يتكلم الهنادكة اللغة الهندية والمسلمون اللغة الأردية؟ الحقيقة أن مجموعة كبيرة من الهنادكة الذين يتحدثون بالأردية لأنها لغتهم الأم أو لغتهم الأدبية أصبحوا لسبب ما صامتين على الرغم من أنهم لا يزالون يملأون مهد الأردية بأزهار منوعة من إبداعهم الشعري والنثري.

وحذر السيد مولا مؤيدي اللغة الهندية بأنهم سيجدون غداً، إذا لم يكن اليوم، بأن تقدم الأردية هو لصالح اللغة الهندية وليس ضاراً بها.

وفي خطابه الذي ألقاه في مؤتمر الأردية في جيبور في ٤ أكتوبر ١٩٦٥ قال: «إن اللغتين الأردية والهندية تتبادلان الكثير فيما بينهما، ولا يمكن أن يتم هذا الشيء إلا عندما تتم الصفقة على أسس عقلانية وتستبعد التحيز والنزعة العاطفية للعقول».

وفي مؤتمر اللغات الثلاث المنعقد في لكهنو في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ أرسل السيد مولا نداء مؤثراً إلى مُحبي الأردية لإنقاذ اللغة وقال: «ها نحن هنا نرفع عالياً راية الأردية فوق اجتماعنا كرمز لإصرارنا على القتال حتى آخر رمق في الحرب الشاملة التي نشبت ضد الأردية في هذا البلد ونحن نمثل جميع الأشخاص الذين يتكلمون الأردية في ولاية يوبي، اللغة التي قامت الحكومة في الولاية بسحق حقوقها المعتمدة طيلة السنوات الست عشرة الأخيرة. إننا نطلق صيحة الألم حزناً على الأردية المهملة والمكبوتة. والآن وبعد أن فقدنا تقريباً الأمل بالحصول على العدالة على أيدي حكومة الولاية لم يبق بديل للأردية المسكينة سوى الرجوع إلى الأشخاص الذين يتكلمون هذه اللغة لاسترداد مكانها الشرعي».

يبدو أن دعوة مولا العادلة لم تذهب سدى فقد قام ١٠٤ أعضاء في المجلس النيابي الهندي من عدة ولايات بتسليم مذكرة إلى رئيس وزراء الهند الراحل لال بهادر شاستري يحثونه فيها على الاعتراف بالأردية كلغة إقليمية واللغة الرسمية الثانية في أوتار براديش وبهار ومادهيا براديش وراجستان ودلهي بناءاً على المادة ٣٤٧ من الدستور الهندي.

وطالبت المذكرة بتوفير كامل التسهيلات لتعليم الأردية على أنها اللغة الأم وذلك في كل ولاية تطالب فيها الأقلية بأن تكون الأردية لغتهم الأم، وفي هذا الباب أوردت المذكرة قائمة تشمل كلا من كجرات وماهارا شترا واندهرا براديش ومدراس وميسور وأوريسه والبنغال الغربية.

واستعادت المذكرة الإحتجاجات المقدمة للدكتور الراحل راجندرا براساد لضمان المكان الشرعي للغة الأردية وأضافت: «نتجرأ على القول أن هذا الإعتراف والتنفيذ للغة الأردية سيكون له الأثر الكبير في تهدئة مخاوف وشكوك محبي الأردية».

ودعماً لقضية الأردية ذكرت الصحيفة الهندية اليومية المنتشرة (انديان

اكسبرس) بأن الحركة التي تهدف إلى منح الأردية مقام اللغة الرسمية لاقت الدعم الكبير بين أشخاص لا ينتمون إلى جماعة معينة. وقد حققت هذه الحركة بعض النجاح في يوبي حيث وعدت الحكومة بتوفير كافة التسهيلات لتعليم الأردية في المدارس التي تطالب بتقديم هذه التسهيلات.

وتابعت الصحيفة تقول: «على الرغم من ذكر الأردية في الدستور كلغة من ١٤ لغة إلا أنها لا تزال محرومة من مكانة اللغة القومية في كل مكان. وهذا ما يدعو إلى الدهشة لأن الأردية نشأت وازدهرت في دلهي ويوبي وهي لغة مولودة مع التربة. ولكنها كانت ضحية التحيز الذي نتج عن الأحقاد التي كانت سائدة قبل الاستقلال عندما اعتبر النزاع الهندي - الأردي تقديراً محتملاً لنزاع هندوكي - اسلامي».

وانتهت الصحيفة في مقالها بقولها: «إن المطلب العادل الذي أيده ١٠٤ أعضاء من المجلس النيابي لا يمكن أن ينظر إليه باستخفاف وفي ابريل ١٩٦٦ أعلن سبعة من الكتاب والصحفيين الأرديين إضراباً عن الطعام في دلهي احتجاجاً على التعصب الرسمي ضد الأردية. واشتكوا من أن عدم الإعتراف باللغة الأردية كلغة إقليمية في حد ذاته يمثل خسارة كبيرة للغة كانت لعدة قرون لغة الوصل في الهند الموحدة. ولكن مأساة هذا الوضع هي أنه حتى هذا الانحطاط في مكانة الأردية لم يرض المتعصبين من الهنود الذين يتمنون إزالتها كلياً من الأرض التي ولدت عليها كما حصل مع الديانة البوذية[1] عندما تمنى متعصبون من الهنادكة إزالتها من وطنها».

قامت عدة وفود بالإجتماع مع عدد من رؤساء الوزارة الهنود ووزراء التربية في المركز وفي عدد من الولايات لكي يلفتوا انتباههم إلى الإهمال الجسيم للغة الأردية ويحثوهم على إنصافهم وإنصافها ولكن دون جدوى. وقد اجتمع أحد

---

(١) البوذية هي فرع من الهندوكية أو هي في الأصل تجديد للهندوكية كما كانت المسيحية تجديد لليهودية وكما ابتعدت المسيحية عن اليهودية كذلك ابتعدت البوذية عن الهندوكية.

هذه الوفود مؤخراً برئاسة (كنزرو)[1] مع رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندي في ٢٢ يناير ١٩٦٧ وقدموا شكواهم حول عدم توفر الإجراءات اللازمة لتعليم اللغة الأردية في المدارس في كل من دلهي وأوتار براديش وبهار. وقد دافع الوفد عن قضية اللغة الأردية وطالبوا بالتسهيلات اللازمة للشعب الناطق باللغة الأردية وقالت رئيسة الوزراء بأنه لا يمكن تحريك ساكن في هذا الموضوع قبل نهاية انتخابات الرئاسة الهندية الرابعة، وهذا يعني بأن الكونغرس مال لتهدئة الرأي المتطرف وعلى الرغم من الظلم الشديد الذي يمكن أن يصيب مجموعات واسعة من السكان فإنه لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا الموضوع على الرغم أيضاً من مرور وقت طويل على الإنتخابات.

في الواقع، لا تحتاج قضية اللغة الأردية أي دفاع خاص وليس صحيحاً أن زعماء الهنادكة لا يعرفون تماماً صلاحياتها وحقها الشرعي، ولكن المأساة هي أنهم يحاولون دائماً تجنب الجدل حول هذا الموضوع، ويعود السبب في هذا إلى التحيز عميق الجذور في عقول الهنادكة حول كل شيء يتعلق بالمسلمين.

وما دامت الحكومة الهندية لا تفصل في موضوع التحيز هذا فإن الصيحة لحماية الأردية ستبقى صرخة في واد.

---

(١) KUNZRU